المجلة الصباح
العدد 2336 - السنة الثامنة
الخميس 28 صفر 1437 - الموافق 10 ديسمبر 2015
Thursday 10 December 2015 - No.2336 - 8th Year

«الهلال الأحمر» الكويتي يقدم كسوة الشتاء على لاجئين سوريين في لبنان

اعلنت جمعية الهلال الاحمر الكويتي توزيع 350 حصة من كسوة الشتاء في بلدة (قب الياس) بمنطقة البقاع وذلك ضمن حملتها الاغاثية لايصال المساعدات للاجئين السوريين في لبنان.

واعرب رئيس وفد الجمعية شملان فخرو لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عن الامل في ان تسهم حملات الجمعية المتواصلة والحملات الكويتية الاخرى في تخفيف معاناة الاشقاء السوريين.

وقال فخروه ان اللاجئين السوريين أعربوا عن تقديرهم وامتنانهم لدولة الكويت اميرا وحكومة وشعبا على كل ما قدموه ويقدمونه لاشقائهم المستضعفين في مختلف مناطق اللجوء.

أعرب عن الأمل في أن تقود النقاشات التي تطرح إلى خلق أفكار ورؤى جديدة ومبتكرة

الهاجري: محاصرة الفساد ودرء مخاطره لن تقوى عليه جهة بمفردها

■ نحتاج لتضافر الجهود ووضع التشريعات اللازمة لمكافحة الظاهرة

المتحدثون بالمؤتمر

جانب من الحضور

■ إجراء التعاقدات الحكومية في إطار من الشفافية والنزاهة يكفل حماية وصون الأموال العامة

أكد رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالإنابة المستشار رياض حمود الهاجري ضرورة تضافر جهود الدول والعمل الجماعي المشترك لوضع خطط وإجراءات وتشريعات موحدة ومتكاملة لمكافحة الفساد وتبادل الرؤى والخبرات والمعلومات في هذا المجال.

وقال الهاجري في كلمته خلال افتتاح ندوة نظمتها الهيئة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد تحت عنوان (النزاهة والشفافية في التعاقدات الحكومية) إن الدول تحرص على إحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد وبكل الجهود الدولية والوطنية المبذولة في مجال مكافحة الفساد ودرء مفاسده.

وأضاف أن الهيئة آثرت هذا العام أن تنوع احتفالاتها ما بين انشطة ذات طابع اجتماعي وأخرى ذات طابع ديني وتثقيفي فضلا عن انشطة تنويرية وتوعوية عبر التواصل المباشر مع الجمهور وعبر الصحف وصولا إلى عقد تلك الندوة النقاشية.

وأوضح أن هذا التنوع في الفعاليات يأتي رغبة من الهيئة في تكثيف مساحة التوعية والتثقيف بمخاطر الفساد وسبل مكافحته من جهة والتعريف بدور واختصاصات وأهداف الهيئة من جهة أخرى.

ولفت إلى أن اختيار موضوع النزاهة والشفافية في التعاقدات الحكومية محورا للندوة النقاشية يأتي إيمانا من الهيئة بأهمية وخطورة هذا المجال وارتفاع معدلات تسرب الفساد إليه وتأثيره المباشر والقوي على اقتصادات الدول ومقدرات وثروات الشعوب.

وذكر أن إجراء التعاقدات الحكومية في إطار من الشفافية والنزاهة واتباع الإجراءات القانونية الصحيحة في عقدها إنما يكفل حماية وصون الأموال العامة وتحصينها من مخاطر الفساد وضمان تحقيق أهداف الاتفاق الحكومي الرشيد.

وبين الهاجري أن صور وأشكال الفساد مازالت تضرب كل صنوف الحياة العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فتؤدي إلى تقويض جهود وخطط التنمية من دعائمها وتحول دون الارتقاء بمعدلات الأداء الحكومي والتطور الاقتصادي والحضاري المنشود.

وقال إنه لابد من التأكيد بشدة على أن جهود محاصرة الفساد ودرء مفاسده لن تقوى عليها جهة بمفردها مهما امتلكت من أدوات وصلاحيات «فما زالت التجارب والمشاهدات تثبت يوما بعد آخر أن مكافحة الفساد مسؤولية الجميع بما يعني ضرورة تضافر كل ة الجهود الحكومية والشعبية وتكاملها».

وجدد الدعوة إلى تضافر جهود الدول والعمل المشترك بينها لوضع خطط وإجراءات وتشريعات موحدة ومتكاملة لمكافحة الفساد وتبادل الرؤى والخبرات والمعلومات في هذا المجال «حيث إنه لم يعد خافيا على احد أن أفعال وجرائم الفساد باتت تتعدى حدود الدول لتتخذ شكل الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية».

وأعرب الهاجري عن الأمل في أن تقود النقاشات التي تطرح في الندوة إلى خلق أفكار ورؤى جديدة ومبتكرة تساعد في وضع الحلول والخطط الكفيلة بتعظيم وتدعيم جهود مكافحة الفساد عموما وترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في التعاقدات الحكومية بشكل خاص.

وأكد أن ذلك يسهم في رفع معدلات النمو وإسراع الخطى الحكومية وتصويبها نحو تحقيق الرؤية السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح والتي أطلقها سموه هادفا إلى جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالميا.

وقد شارك في الندوة التي عقدت برئاسة الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق في الهيئة العامة لمكافحة الفساد الدكتور محمد بوزبر وعضو مجلس الأمة النائب أحمد سليمان القضيبي ومدير إدارة العقود والمشاريع في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) السعودية خالد البابطين ومدير دائرة إقرارات الذمة المالية في جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان فهد الفارسي.

واستعرض المشاركون في الندوة تجارب بلدانهم في تعزيز النزاهة والشفافية في تعاقداتها الحكومية وأهمية دور المؤسسات التي يمثلونها في تعزيز الشفافية والتوعية التثقيفية في سبيل القضاء على متابع الفساد وتدارك آثاره السلبية المدمرة على كل مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولفت المشاركون إلى أن الندوة تعد دلالة واضحة على وعي الهيئة العامة لمكافحة الفساد بأن مكافحة ظاهرة الفساد واجب ديني ووطني وأخلاقي لا يقتصر القيام به على مكون من دون آخر من مكونات المجتمع بل إنه واجب على الجميع وفي مقدمتهم المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

وشهدت الندوة تقديم عرض مرئي عن اليوم العالمي لمكافحة الفساد واستعراض تجربة الكويت في برنامج إقرارات الذمة المالية من خلال التعريف عمن هو الخاضع لأحكام قانون إقرار الذمة المالية وشرح دليل التعليمات الخاص بتعبئة النماذج لإقرار وخطوات تقديمه والملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية.

كما تم التعريف بالجهات الخاضعة للقانون من الوزارات والادارات الحكومية والجهات الملحقة والمستقلة والمجالس واللجان والاندية والهيئات الرياضية والجمعيات التعاونية.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت في أكتوبر 2003 اتفاقية دولية لمكافحة الفساد وأسندت إلى الأمين العام للمنظمة مهمة تكليف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتولي مهام أمانة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية حسب القرار رقم (58/4). واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة 9 ديسمبر من كل عام بوصفه اليوم الدولي لمكافحة الفساد من أجل إذكاء الوعي بمشكلة الفساد والتعريف بدور الاتفاقية الأممية للعمل على مكافحته ومنع أسبابه ومحاربة ظواهره.

اللائحة بينت واجبات الطبيب تجاه زملائه والمؤسسة الطبية

«الصحة»: الانتهاء من تحديث لوائح أخلاقيات ممارسة الطب والمهن المعاونة

أعلنت وزارة الصحة أن اللجنة المشكلة بشأن تنظيم أخلاقيات ممارسة مهنة الطب والمهن المعاونة انتهت من تحديث القواعد واللوائح الخاصة بالمهنة وتشمل 100 مادة تتطرق إلى أخلاقيات الطبيب وواجباته نحو المريض.

وقال الوكيل المساعد لشؤون الخدمات الطبية المساندة في الوزارة الدكتور جمال منصور الحربي في بيان صحافي امس إن اللجنة التي شكلت بقرار من وزير الصحة انتهت من تحديث (قواعد ولوائح) أخلاقيات ممارسة مهنة الطب والمهن المعاونة.

وأضاف الحربي الذي يرأس اللجنة أن اللائحة تطرقت أيضا إلى السر الطبي مشددا على ضرورة التزام الطبيب بما حفظه السر الطبي وحماية حقوق المريض في الخصوصية وعدم إفشائها إلا في الأحوال التي نص عليها القانون رقم (25) لسنة 1981.

وأوضح أن اللائحة بينت واجبات الطبيب تجاه زملائه والمؤسسة الطبية التي يعمل بها مؤكدا على الضوابط الأخلاقية الواجب أن يحرص عليها الطبيب عند التعامل مع وسائل الإعلام وضوابط الإعلان عن الأعمال والإنجازات الطبية.

في جلسته غير العادية

«البلدي» يوافق على رفع عدد أعضاء اللجنة الفنية إلى تسعة

جانب من الجلسة

وافق المجلس البلدي في جلسته غير العادية امس برئاسة مهلهل الخالد على تعديل قرار اعضاء اللجنة الفنية ورفع العدد من سبعة الى تسعة اعضاء.

وكان الخالد وجه الدعوة الى الاعضاء استنادا لنصوص المواد 15 و16 من القانون رقم 5 لسنة 2005 بشأن بلدية الكويت واللائحة الداخلية للمجلس البلدي لحضور الجلسة رقم (2015/2) غير العادية لمناقشة رفع عدد اعضاء اللجنة الفنية الى تسعة اعضاء او ما يراه المجلس مناسبا.

وصادق المجلس في جلسته على كتاب وزير الدولة لشؤون البلدية بشأن التصديق على قرارات المجلس البلدي في اجتماعه رقم 17 لسنة 2015 عدا البند الخامس الخاص بضرورة التنسيق بين بلدية الكويت وإدارة أملاك الدولة لحفظ حقوق أصحاب حق الانتفاع لئلا يقع الضرر عليهم.

وأفاد الكتاب المذكور إلى أن تلك العقود موقعة بين وزارة المالية وإدارة أملاك الدولة وبحكمها العقد المبرم بينهما وأن وزارة البلدية ليست طرفا بتلك العقود حيث إنها قامت فقط بتخصيص الأراضي وأنها لا تتحمل أي التزامات مالية أو تعويضات مستقبلية تترتب على ذلك التخصيص.

وأجل المجلس مناقشة البند الخامس إلى الجلسة المقبلة فيما شهدت الجلسة تنازل عضو المجلس البلدي محمد المعجل عن عضوية اللجنة الفنية.

على هامش احتفال برنامج إعادة الهيكلة بانتهاء المرحلة الأولى من إنشائه

المجدلي: مركز تنمية العمالة الوطنية الركن الأساسي لمسيرة التنمية

■ المشروع يعد الأول من نوعه على مستوى العالم العربي ومن شأنه المساهمة في استقطاب العمالة الوطنية للقطاع الخاص

فوزي المجدلي

■ ستتم زيادة نسبة التوظيف للمواطنين بحيث ينعكس ذلك إيجابا على تصحيح تركيبة سوق العمل

أكد الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي أن مركز تنمية العمالة الوطنية وتدريبها وتأهيلها يشكل الركن الأساسي في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت.

جاء ذلك في تصريح صحافي للمجدلي على هامش احتفال برنامج إعادة الهيكلة أمس الثلاثاء بانتهاء المرحلة الأولى من إنشاء مركز تنمية العمالة الوطنية وتدريبها وتأهيلها سواء الباحثون عن عمل أو من هم على رأس عملهم ويرغبون بالتحول من القطاع الحكومي إلى الخاص.

وقال المجدلي إن هذا المشروع يعد الأول من نوعه على مستوى العالم العربي ومن شأنه المساهمة في استقطاب العمالة الوطنية في القطاع الخاص بعد تهيئته الكوادر الوطنية لتولي مسيرة العمل في كل القطاعات التجارية والصناعية.

وأضاف أنه ستتم زيادة نسبة التوظيف للعمالة الوطنية بحيث ينعكس ذلك إيجابا على تصحيح تركيبة سوق العمل والتركيبة السكانية في الدولة.

وشدد على أن هذا الإنجاز الوطني يأتي بناء على التوجيهات السامية بدعم الشباب ورعايتهم لأنهم الثروة الحقيقية للبلاد ولتحقيق الأهداف الوطنية لتكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالميا.

من جانبها قالت مديرة إدارة تنمية القوى العاملة الوطنية في برنامج إعادة الهيكلة إيمان الأنصاري إن البرنامج أنهى المرحلة الأولى من مشروع إنشاء مركز تنمية القوى العاملة الوطنية بنجاح.

وأضافت الأنصاري أن تنفيذ هذا المشروع تم بالتعاون مع شركة (اليسرة للتنمية البشرية والاستشارية) وتمكن أهمية هذا المشروع في أن تنمية الكوادر الوطنية هي المقوم الأساسي لإنجاح الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج القومي وأول دعائم خطة التنمية التي تسعى إليها الدولة.

وذكرت أن من ضمن أهداف المشروع التدريب والتأهيل وتغيير أنماط العمل والمساعدة في إيجاد الوظائف المناسبة لكل باحث عن عمل من خلال إنشاء هذا المركز التدريبي ذي المواصفات العالمية ليساهم في تحول الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي.

وبينت أن إنشاء مركز تدريبي على درجة عالية من الكفاءة يساهم في توفير فرص عمل للعمالة الوطنية والحد من مشكلة البطالة بحيث تكون مخرجاته متوائمة مع احتياجات سوق العمل في دولة الكويت.

ولفتت إلى أن من بين الأهداف استقطاب الراغبين بالتوجه للعمل في القطاع الخاص من خلال توفير برامج تدريبية مختلفة فنية وتخصصية وتأسيسية وتحولية وهو ما تسعى إليه الحكومة من خلال خطة التنمية.

وأشارت الأنصاري إلى أن الإحصائية التقديرية لأعداد من تم تدريبهم عموما منذ تأسيس البرنامج من مختلف فئات المجتمع أثبتت الحاجة إلى وجود مركز مستقل بحد ذاته يلبي احتياجات التنمية للكوادر الوطنية.

وقالت إن الميزانيات الهائلة التي تصرفها الدولة وتكاليف المشاريع التدريبية المختلفة استدعت تخصيص مركز تدريبي غير ربحي بمواصفات عالمية لعقد برامج تدريبية متنوعة حسب احتياجات سوق العمل وسد كل المجالات التدريبية وتوسيع فرص العمل المختلفة للكوادر الوطنية من خلال التنوع في البرامج التدريبية.

وأضافت أن المركز ينفذ آخر ما توصل إليه العلم في مجالات التدريب وهو التدريب عن بعد للتنوع في البرامج التدريبية والاطلاع على أحدث هذه البرامج وزيادة عدد المستهدفين.

وأوضحت أن مراحل تنفيذ المشروع عددها ثلاث مراحل الأولى هي عمل دراسة استشارية للاحتياجات الأساسية للمشروع وتشمل دراسة الطاقة الاستيعابية للمركز ومعرفة الاحتياجات الأساسية لأرباب العمل ودراسة تنامي الاحتياجات ودراسة وتوصيف الوضع الحالي للخدمات التدريبية المقدمة للعمالة الوطنية ووضع الهيكل التنظيمي للمركز وتحديد الطاقة الاستيعابية للمركز.

«الزراعة» ترفع حظر استيراد جميع أنواع الطيور الحية من ألمانيا وبريطانيا

أعلنت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية رفع الحظر عن استيراد جميع أنواع الطيور الحية وبيض التفريخ والصيصان عمر يوم واحد للدجاج البياض واللاحم من ألمانيا وبريطانيا بسبب خلوهما من مرض إنفلونزا الطيور شديد الضراوة.

وأكد المدير العام للهيئة بالوكالة المهندس فيصل الحساوي في تصريح صحافي اليوم ضرورة أن تخضع جميع الإرساليات حسب نوعها للشروط والضوابط التي تصدرها إدارة الصحة الحيوانية بالهيئة وفق إجراءات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية والإجراء المنصوص عليها من لائحة الحجر البيطري بالكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

وقال الحساوي إنه سيتم رفض الإرساليات المصابة بأي من الأمراض الوبائية والمعدية بعد فحص العينات بمختبر الهيئة على أن يكلف المستورد بإعادة الطيور المصابة إلى جهة التي وصلت منها على نفقته الخاصة دون تحمل الهيئة أي مسؤولية.

وأشار إلى أن هذا القرار يأتي في ضوء تقارير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية التي تفيد بخلو ألمانيا وبريطانيا من مرض إنفلونزا الطيور وعدم ظهور حالات إصابة